القطاع الخاص.. متى يكف عن التبـــ

مـع زيادة الفجوة اتسـاعاً بين الحكومـة والقطاع الخاص وغيـاب تام للشـراكة الحقيقية بين الطرفيـن بـرزت إلى السـطح مؤخـرا رؤى وأطروحات وبرامـج للإصلاحـات الاقتصادية ، جزء منها صادرة عن القطاع الخاص بالتزامن مع الإصلاحات السـعرية للمشـتقات النفطية .

وتظـل معظـم هـذه الخطـط والمصفوفـات الإصلاحيـة الماليـة والاقتصادية مجـرد حبر على ورق لصعوبـة تحويلهـا إلى برامج عمل واقعيـة في إطار من التعاون والشـراكة الحقيقية بين القطاعين العام والخاص وتجد بالتالي سـهولة تامة في الاندثار والتلاشـي بمقابل سـوء إدارة الملـف الاقتصـادي وارتفـاع معانـاة المواطـن وتفاقـم الفقـر والبطالـة .

ولـم يسـتوعب أحـد بـرأي الكثيـر مـن المعنييـن والمختصين فـي القطاعيـن العـام والخاص مـن اسـتطلعت "الثـورة" آراءهـم الدرس من أسـباب التخلـف واسـتمرار اليمن في هـذا الوضع واسـتفحال الفقر وانتشـار البطالـة ، والأهم تفاقم المماحـكات وتبديد المـوارد في ظل البحث الدائم عن المصالح الخاصة الضيقة على حسـاب معيشـة المواطن .

رؤى القطاع الخاص.. حبر على ورق!!

■ استطلاع / محمد راجح

آخر هذه الأطروحات والتفاعلات رؤية بمصفوفة إصلاحية أعدها أحد رجال الأعمال والخبراء المعنيين من المشاركين بمؤتمر الحوار الوطني وتبناها القطاع الخاص ، وتتضمن جملة من الإجراءات المتعلقة باستيراد ونقل وتوزيع واستهلاك المشتقات النفطية والحد من الآثار السلبية لرفع الدعم على المواطنين والقطاعات الإنتاجية والإجراءات الخاصة بإصلاحات الخدمة الحكومية والمدنية والعسكرية ، وكذا الإصلاحات في مجالات الضرائب والجمارك وآليات رفع حصيلتها في الموارد العامة.

وتتطرق المصفوفة إلى رفع الموارد المتحصلة من إنتاج النفط ، وخفض نفط الكلفة ، وتصحيح أسعار بيع الغاز ، إلى جانب الإجراءات العاجلة ومتوسطة المدى لترشيد الإنفاق الحكومي وتحويل الوفورات من الدعم إلى تمويل مشاريع استثمارية واجتماعية لتخفيف الأعباء عن المتضررين من الإصلاحات السعرية.

ويرى خبراء ومختصون ضرورة تغليب المصالح الذاتية والنظر برؤية وطنية لإدارة الملف الاقتصادي وأهمية الشراكة كمنهجية جديدة في التعامل والتخلص من المصالح الذاتية والإدارة التقليدية.

تكامل

بحسب مدير الاتحاد العام للغرف التجارية والصناعية محمد قفلة فإن الإصلاحات بشكل عام لابد أن تكون متكاملة ، وإذا تجزأت واهتمت فقط بجانب واحد دون أن تكون ضمن منظومة متكاملة تصطدم بالكثير من المعوقات والتحديات ، ولهذا كما يقول " دعم الاتحاد العام للغرف قرارات الحكومة بما فيها تنفيذ حزمة واسعة من الإصلاحات المالية والإدارية والاقتصادية اللازمة .

ويضيف أن هذه الحزمة يجب أن تركز على السياسة الاقتصادية ، وهناك كما هو معروف تخبط في السياسة الاقتصادية من وقت لآخر ، ولهذا من الأهمية وجود رؤية واضحة للسياسة الاقتصادية داعمة للنمو والتطور والتي تضع من القطاع الخاص كعامل ومحرك أساسي لتشغيل العمالة والنمو والإنتاج وزيادة الدخل للقضاء على الفقر.

كفاءة

يأتي بعد السياسة الاقتصادية طبقا لمدير الاتحاد العام للغرف التجارية "المنظومة التشريعية والقانونية ، وهناك لا تزال الكثير من التشريعات تعيق النمو والتطور الاقتصادي، وأيضا سوء إدارة الملف الاقتصادي من قبل الجهات الحكومية المعنية، وكفاءة هذه الأجهزة المعنية وقدرتها على إدارة التنمية وإدارة الموارد وتبسيط الإجراءات وتشجيع الاستثمار وإزالة المعوقات التي تواجه بيئة الأعمال .

هذه كلها معا كما يقول قفلة " تساعد على الخروج من الوضع المتعب والمعاناة التي يرزح البلد تحت وطأتها والأهم من ذلك تحويل الكلام وما يطرح من قبل صانعي القرار يجب أن يترجم إلى برامج وخطط عملية يحس بها المواطن .

ويرى مدير الاتحاد العام للغرف التجارية أن على الجهات الحكومية القيام بدورها لتلافي أي أضرار قد تصيب الفئة المنتجة في البلاد ، وهناك كما يلاحظ طرح بعض المعالجات من قبل بعض الوزارات ، حيث بدأت وزارة الزراعة تشجع استخدام الطاقة الشمسية في المياه وهذا حل من الحلول.

ويقول: كلما عملت الوزارات المعنية على دراسة المشاكل واستفادت مما لديها من موارد سنجد هناك حلول لتلافي الأضرار، حيث لدى وزارة الزراعة مثلاً صندوق تشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي لو اتجهت موارده نحو تقديم دعم مباشر إلى المزارعين ممكن أن تساعد المنتجين على حل الكثير من المشاكل وتجاوز أي أضرار قد تحدث.

شراكة

يؤكد مسؤول القطاع الخاص أهمية تفعيل الشراكة الحقيقية بين الحكومة والقطاع الخاص ، والذي لا يزال يعاني كثيراً من المشاكل .

ويقول محمد قفلة إن اليمن لديها موارد متعددة تستطيع أن تخلق من خلالها نهضة كبيرة بدون الاعتماد على مورد وحيد المتمثل بالنفط ، مضيفاً : لدينا المعادن والأسماك والزراعة والصناعة والأهم الإنسان اليمني.

ويوضح أن الشراكة لا تزال متعثرة لعدم وجود إطار مؤسسي يجمع الجانبين كمجلس أو تجمع أو أي كيان رسمي يضع الحلول والمقترحات لمواجهة أي مشكلة قد تطرأ على الصعيد الاقتصادي ، وبدون وجود كيان يجسد الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص ستظل حبراً على ورق.

ويأمل قفلة أن يكون الجميع قد استوعب الدرس من أسباب التخلف واستمرار اليمن في هذا الوضع واستفحال الفقر وانتشار البطالة ، والأهم أن يلتف الجميع حول أجندة تمثل مستقبل اليمن والدولة الحديثة .

القرارات المتخذة

أسست للشراكة مع الحكومة

حيـن يتحدث القطاع الخـاص اليمني عـن الإصلاحات الاقتصاديـة التي نفذتها الحكومـة منـذ العـام 1995م وحتـى الآن يعترف بجدارتهـا وأهميتهـا ويؤكد أنها السبب في تأسيس الشـراكة مع الحكومة والتي بمقتضاها أصبح القطاع الخاص شـريكا أساسـيا فـي التنميـة وتقع علـى كاهلـه التجـارة الخارجيـة والداخلية والنشـاط الاسـتثماري والصناعي والخدمي لليمن .

ولاينسـى القطـاع الخـاص أن الإصلاحـات الاقتصاديـة قـادت اليمـن إلـى تغيير اسـتراتيجي في بنيته الاقتصادية ففي المقام الأول تغيرت وظيفة الدولة ودورها في إدارة الاقتصاد الوطني مقابل توسـيع نطاق الدور الاقتصادي للقطاع الخاص للمسـاهمة بدور أكبر فـي عملية التنميـة الاقتصادية والاجتماعيـة وفي المقام الثاني تم اسـتبدال اسـتراتيجيات التنمية ذات التوجه الداخلي لشـطري اليمن سابقاً، باستراتيجيات تنمية ذات توجه خارجي منفتحة على العالم الخارجي، وبما يؤدي إلى تهيئة الاقتصاد اليمني للاندماج في الاقتصاد الإقليمي والاقتصاد الدولي وفق آليات السـوق والنظام الرأسـمالي.

■ استطلاع /أحمد الطيار

القطاع الخاص وكتعبير عن امتنانه للإصلاحات أكد حرصه على تنفيذها بما يعزز الشراكة ولهذا بادر في بداية شهر أغسطس للإعراب عن دعمه للحكومة في تنفيذ الإصلاحات السعرية للمشتقات النفطية ويرى أن تحرير الاقتصاد الوطني من براثن الدعم سيكون دافعا للقطاعات الإنتاجية على منافسة المنتجات الأخرى ،ويؤكد على أهمية تعزيز هذه الشراكة بإنشاء المجلس الاقتصادي الأعلى.

خطوات

حددت الخطط الاقتصادية الخمسية لليمن ما بعد الوحدة وهي الخطة الخمسية الأولى 1996-2000م والثانية 2001-2005م والثالثة 2006-2010م العلاقة بين الحكومة والقطاع الخاص على أنها شراكة مستدامة ترمي إلى إدخال القطاع الخاص في عمليات التنمية انطلاقا من المفهوم الدولي للشراكة ودور القطاع الخاص في التنمية ولذا فإن التطورات في اليمن على المستوى الاقتصادي كانت تستدعي هذه الشراكة ويقول المستشار والمحاسب القانوني زهدي مجني الخبير في شؤون القطاع الخاص إن شراكة القطاعين العام والخاص في اليمن لها مبررات ضرورية منها أن التغير التقني والاقتصادي المتسارع والذي أتاح الفرصة لتخفيض كلف المشاريع وضغوط المنافسة المتزايدة وانخفاض معدلات النمو ،ومحدودية الموارد المالية والبشرية والتكنولوجية لدى القطاع العام بسبب تعدد المجالات والمشاريع التي يتطلب تنفيذها ،وتقلص موارد التمويل المخصص لبرامج التنمية الاجتماعية ومطالبة المواطنين بتحسين الخدمات المقدمة من المؤسسات الحكومية مع زيادة الفاعلية والكفاءة من خلال الاعتماد على الميزة المقارنة وعلى تقسيم العمل العقلاني ، وتزويد الشركاء المتعددين بحلول متكاملة تتطلبها طبيعة المشاكل ذات العلاقة كل ذلك من اجل التوسع في اتخاذ القرار خدمة للصالح العام وتحقيق قيمة أعلى للأموال المستثمرة.

نتائج المرحلة الأولى

حققت المرحلة الأولى من برنامج الإصلاح الاقتصادي 1995-2000 مقارنة بالفترة 1991 1994- العديد من النتائج الايجابية يتمثل أبرزها كما يقول الدكتور طه الفسيل استاذ الاقتصاد بجامعة صنعاء جملة من المنافع منها ارتفاع متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى نحو 5.5 % خلال فترة البرنامج،الأمر الذي أسهم في زيادة حقيقية في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي تصل إلى 2 % في المتوسط سنوياً أخذا في الاعتبار معدل نمو السكان والبالغ 3.5 %، انخفاض معدل التضخم السنوي من حوالي 71.3 % في عام 1994 إلى 4.6% عام1995،ثم إلى 10.1 % في المتوسط سنويا خلال الفترة 1998 – 2000،وهي وإن كانت أقل من المعدلات المستهدفة إلا أنها تعد أفضل مقارنة بتزايد معدلات التضخم خلال الفترة السابقة.

المرحلة الثانية

قامت الحكومة اليمنية بتضمين إجراءات وتدابير الإصلاحات الاقتصادية خلال هذه المرحلة في إطار الخطة الخمسيه الثانية (2001م 2005-م) وقد تعزز التزام الحكومة اليمنية بمواصلة تنفيذ الإصلاحات عند إعداد وإقرار إستراتيجية التخفيف من الفقر (2003-2005م) والتي وافق عليها مجلسي إدارة المؤسستين خلال عام 2003م. وركزت الأهداف والسياسات العامة للخطة الخمسية الثانية وإستراتيجية التخفيف من الفقر على مواصلة دعم وتعزيز الاستقرار الاقتصادي وتنفيذ الإصلاحات الهيكلية وبما يهيئ البيئة المناسبة لحفز النمو الاقتصادي، وبالذات في القطاعات الإنتاجية والخدمية الواعدة، وزيادة كفاءة ومساهمة القطاع الخاص في الأنشطة الاقتصادية والخدمية المختلفة. وكذلك العمل على تحسين الوضع المالي للدولة وتنويع الهيكل الاقتصادي، وزيادة مقدرته التنافسية.

تكامل

تؤكد الدكتورة نجاة جمعان الأكاديمية بكلية التجارة والاقتصاد بجامعة صنعاء ونائب رئيس فريق التنمية المستدامة ممثلة القطاع الخاص بمؤتمر الحوار الوطني أن القطاع الخاص يدرك أن الشراكة تكامل وليست صراعاً ويجب أن تعتزم الحكومة توفير البنية التحتية الأساسية للقطاع الخاص لكي يقوم بدوره في عملية التنمية الاقتصادية من خلال إسناد المشاريع الاقتصادية في جميع المجالات والأنشطة الاقتصادية سواء الإنتاجية أم الخدمية فتحقيق مبدأ التكامل يتطلب شراكة في جميع مراحل اتخاذ القرار، وهذا الرأي يمثل اتفاقا للقطاع الخاص في مفهوم عملي للشراكة وليس أقوالاً في الخطط والاستراتيجيات .

العمل للشراكة

حين يتحدث أرباب القطاع الخاص عن الشراكة مع الحكومة يشعرون بالرضا فطوال العقدين الماضيين حققت نتائج ايجابية أدت لتطورات اقتصادية في البلد لكن الشراكة وفقا لرؤيتهم لم تطبق تماما فمازال يعتريه بعض المعوقات فالشراكة من وجهة نظر محمد محمد صلاح نائب رئيس الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة مهمة وضرورة لتحسين الأداء الاقتصادي لكنه يطالب الدولة على العمل بتحقيق الشراكة بمعناه القانوني الحديث وجعل القرار السياسي والاقتصادي يتعامل مع مختلف القضايا الوطنية الملحة بأسلوب منظم وواقعية تستوعب المعطيات للواقع المعاش وبناء المستقبل المنشود .

ويضيف صلاح المشكلة الاقتصادية هي الأساس والحكومة لاتبدي أي اهتمام بالاقتصاد والقطاع الخاص ولذلك تصاعدت أرقام البطالة ونسب الفقر بسبب سوء إدارة الدولة ،ويؤكد لولا تواجد رجال الأعمال الوطنيين والقطاع الخاص المنتج وليس الفاسد لانهار الوضع الاقتصادي.

المجلس الاقتصادي

يرى الخبراء أن الحديث المهم ليس عن تاريخ العلاقات الاقتصادية وتجاربها خلال المرحلة الماضية ويرون أن يتم التركيز على المستقبل باعتباره الأهم لتلافي المشاكل الاقتصادية لليمن ومن خلال بحوث مكثفة عن الموضوع توصل الدكتور الفسيل لضرورة إنشاء مجلس اقتصادي، يعمل على الاستفادة من الإمكانات والجهود المختلفة ويكون من أهم أهدافه "إعداد مشروع نهضة اقتصادية لليمن على المستوى المتوسط والطويل وتقديم المشورة لمنفذي المشروع.

اقتصاديون: قطاع طفيلي وغير منظم

■ استطلاع / حسن شرف الدين

أكد أكاديميون وخبراء اقتصاد أن من حق القطاع الخاص تقديم رؤية للإصلاحات الاقتصادية لتعزيز الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص للتخفيف من البطالة والمشاركة في التنمية.

مشيرين إلى أن القطاع لا يدفع الضرائب لأنه قطاع فاسد ولا يؤمن بالدولة وتنفيذ وظائفها إلا بالقدر الذي يخدم مصالحه بل يسعى للاستفادة من الدولة من أجل الثراء.

داعين القطاع إلى المبادرة بدفع ما عليهم من التزامات ضريبية وجمركية إذا كانوا حريصين على مصلحة البلد.

البداية كانت مع الدكتور عدنان المقطري –أستاذ بكلية التجارة، جامعة صنعاء- الذي تحدث قائلا: من المؤكد أن أية توجهات اقتصادية للدولة تفرضها مراحل التحول والانتقال السياسي تمس القطاع الخاص، لذلك فهو المعني بتداعياتها الإيجابية والسلبية، لذلك فالأمر يقتضي أن يكون له دور مبادر في تحديد مطالبه للقيام بدوره في عملية التنمية والإصلاحات الاقتصادية وفقاً لمنطق الشراكة في التنمية مع الدولة.. لقد بدأ الاهتمام المتزايد بدور القطاع الخاصة مع تبني الدولة اقتصاد السوق، وتجلى ذلك في برامج الحكومة والرؤية الاستراتيجية للتنمية والخطط الخمسية التي أكدت على أهمية الدور المحوري الذي يقوم به القطاع الخاص في تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع ومستدام وفي تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولن يتأتى ذلك إلا من خلال تعزيز الشراكة بين القطاع الخاص والقطاع العام.

تطوير الاقتصاد

أما الباحث نبيل محمد الطيري –مدير عام النماذج والتوقعات الاقتصادية بوزارة التخطيط والتعاون الدولي فيقول: مشروع قانون الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص المقدم إلى مجلس الوزراء في 21 إبريل 2014م والذي يضم عدداً من الفصول التي تناقش آلية الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص يهدف إلى تحديد أو توفير إطار قانوني ينظم العلاقة بين القطاع العام والقطاع الخاص فيما يتعلق بمشاريع الشراكة ويهدف إلى خلق بيئة ملائمة للشراكة مع القطاع الخاص للتوسع في البنى التحتية والمرافق العامة وتوفيرها بجودة عالية وأسعار مناسبة للمواطنين، كما يضمن حماية البيئة والتنمية المستدامة، وتنشأ بموجب هذا القانون لجنة تسمى اللجنة العليا للشراكة برئاسة رئيس مجلس الوزراء.

ويدعو الطيري إلى حشد الجهود من جميع مؤسسات القطاع الخاص، الاتحاد العام للغرف التجارية ونادي الأعمال اليمني إضافة لتجار وكبار المستثمرين للعمل من أجل تعزيز التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي للبلاد وأن تكون نظرة القطاع الخاص نظرة طويلة الأجل لتعزيز المجالات الاستثمارية في البلاد والاستفادة من التجارب والخبرات العربية والعالمية في مجال مشاركة القطاع الخاص في إدارة اقتصاد البلاد.. بالإضافة إلى ذلك القطاع الخاص يحتاج إلى تعزيز دوره سواء في الحماية الاجتماعية والتنمية البشرية والتخفيف من الفقر والحد من البطالة لأن التوجهات المستقبلية تظهر إعطاء مجال أكبر وأوسع للقطاع الخاص في إدارة التنمية والاقتصاد.

مصادر مشبوهة

فيما يقول الدكتور صلاح ياسين –أستاذ الاقتصاد بجامعة صنعاء: سبق وأن قلنا بأن القطاع الخاص في اليمن قطاع مشوه وغير منضبط وعشوائي، ومعظمه قطاع غير رسمي، كما أن مصادر رؤوس أموال الكثير من التجار الكبار والتي ظهروا مؤخرا مشبوهة ومن ثروة غير تراكمية "رأسمالية طفيلية" اعتمدت على ثرائها من الفساد الحكومي ومن العلاقات الاجتماعية "ريعية الثراء"، بعكس الرأسمالية الوطنية التي تساهم في الإنتاج وبناء الوطن وتعمل على تحقيق قيم مضافة للمنتج ومن ثم للاقتصاد.. وبذلك فلا يعول على هؤلاء التجار تقديم شيء لهذا الوطن، وليس لها رؤية لأنها مستفيدة من الفساد المالي والإداري والسياسي في الدولة لأنها تقتات عليه، ويمكن الاعتماد على البيوت التجارية التي يهمها أن تعمل في بيئة تجارية سليمة يلتزم فيها الجميع وتسود العدالة.. كما يتوجب على الدولة تنظيم القطاع الخاص، ليتحول القطاع غير الرسمي إلى قطاع منظم، وإلزام التجار والشركات الخاصة العائلية بفتح المساهمة وحوكمتها. كما يتوجب على الجميع الالتزام وتحمل مسئوليتهم الاجتماعية.

وأضاف الدكتور صلاح: من وجهة نظري أرى أن القطاع الخاص لا يتجه لدفع الضريبة لأسباب كثيرة، منها أنه بالأساس فاسد، ويقتات عليه، وثانيا لا يؤمنون بالدولة وتنفيذ وظائفها إلا بالقدر الذي يخدم مصالحهم ولا يمس أموالهم. بل هم من يسعى إلى الاستفادة من الدولة في إثراء أنفسهم، ومن جانب آخر البعض يرى أنه عدم وجود عدالة في التحصيل الضريبي والجمركي، لأنه لا يلزم الجميع بها وبالتالي تقل قدرتهم على المنافسة، أي عدم وجود بيئة مناسبة ومتكافئة للعمل التجاري، وكذلك يرى البعض أن الدولة فاسدة وأن الأموال ستذهب إلى أموال المسئولين الفاسدين ولن تذهب إلى إنشاء خدمات يستفيد منها المواطنون، كما يرى البعض أن الزكاة كافية والضريبة حرام شرعا.. من جانب آخر أرى أن القطاع الخاص غير مخول بمواجهة العجز المالي، لكن يتوجب على الدولة إلزام الجميع بينهم التجار بدفع الضرائب والجمارك الواجبة عليهم، وأن يحدث وفقا لنظام عادل يحقق مصلحة الجميع، دون تمييز، وتجريم وتشديد عقوبات التهرب الضريبي والبدء بالتنفيذ.

ويقول الدكتور صلاح: على القطاع الخاص والتجار الالتزام، بل على الذين يدعون بأنهم حريصون على البلاد، عليهم المبادرة بدفع كل ما عليهم من التزامات ضريبية وجمركية دون تهرب، أو تحايل، أو إرهاق مكلفي الدولة بالجباية، مما يزيد من تكلف الدولة للتحصيل، بل وعليهم تجنب إفساد عاملي الدولة المكلفة بتحصيل الضرائب والجمارك والواجبات.

مصفوفة إصلاحات

فيما يتحدث المحلل الاقتصادي مرزوق عبدالودود – مدير التنفيذي لمركز بحوث التنمية الاقتصادية والاجتماعية قائلا: القطاع الخاص بذل جهودا كبيرة ممثلاً بفريق الإصلاحات الاقتصادية وأعد رؤية للإصلاحات الاقتصادية واشترك في إعداد هذه الرؤية خبراء واقتصاديون ومجتمع مدني، ووضعت الرؤية بين يدي صناع القرار الحكومي ونوقشت واستوعب القطاع الحكومي في البرنامج المرحلي للاستقرار والتنمية جزءاً من مصفوفة الإصلاحات الاقتصادية الذي أعده القطاع الخاص.. إلا أنه بسبب أن الرؤية المقترحة هي عبارة عن مصفوفة إصلاحات متكاملة لم تستطع الحكومة العمل بها واستيعابها بسبب قصور الإمكانيات والموارد المتاحة لديها.. بالإضافة إلى أن هناك صعوبات كبيرة في الجانب الأمني والسياسي والتي هي المشكلة الأكبر أمام تنفيذ أي إصلاحات اقتصادية.. كذلك أن الفساد المستشري في الجانب الحكومي يعتبر من أهم الأسباب المعرقة لتنفيذ أي إصلاحات اقتصادية مقترحة سواء من القطاع الخاص أو من جانب الخبراء الاقتصاديين ومراكز البحوث الاقتصادية.. وكذلك يجب على القطاع الخاص أن يبدأ بترتيب نفسه وسجلاته المالية والإدارية من أجل تسهيل الخطوات الحكومية في جوانب الإصلاحات الجمركية والضريبية وغيرها من الإصلاحات.